

ندوة إقليمية لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
حول

"الآليات المؤسسية و الوقائية لمكافحة الفساد: تعزيز الوقاية من الفساد"

الرباط - المملكة المغربية

1 ، 2 دجنبر 2010

كلمة السيدة علياء الدلي

نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

فخامة السيد رئيس الوزراء

معالي السادة الوزراء

السادة كبار موظفي الدولة

السيد رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة،

السيد ممثل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

السادة العزاء ممثلي المنظمات الدولية

السيدات و السادة المشاركين من الدول العربية الشقيقة،

وسائل الإعلام والمجتمع المدني

السادة و السيدات الحضور الكريم

يسرني و يشرفني ان اشارك الجمع الهام مشاركتكم أشغال افتتاح هذا اللقاء الجهوي لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا حول تعزيز الوقاية من الفساد، والمنظم بدعم من برنامج الحكامة التابع لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و بالتعاون مع الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

إن تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 لا يزال يدفع بقوة حدود الفكر التنموي. وللمرة الأولى منذ عام 1990 يدقق النظر في العقود الماضية ، ويحدد اتجاهات وأنماط غريبة في كثير من الأحيان تصلح لتكون دروسا مهمة للمستقبل ، وهذه الأنماط و المسارات المتنوعة للتنمية البشرية تبين أنه ليست هناك صيغة واحدة للتقدم و للتنمية المستدامة وأنه يمكن تحقيق مكاسب باهرة على المدى الطويل. حتى من دون نمو اقتصادي ثابت.

قام تقرير هذه السنة بتجربة سباقية إذ حلل مؤشرات التنمية البشرية في العقود الماضية، و استخلص عدم وجود رابط التقائي بين النمو الاقتصادي و التقدم البشري و بالتالي يظهر عدم وجود علاقة ترابط بين النمو الاقتصادي و التقدم الذي حققته البلدان في المؤشرات الغير المرتبطة بالدخل في دليل التنمية البشرية، أي التعليم و الصحة. و من أصل 135 دولة حدد هذا التقرير عشر دول حققت التقدم الأسرع في تحسين عناصر دليل التنمية البشرية و نجد المغرب من بين قائمة هذه الدول.

إن تقليص الفقر و تحقيق التنمية البشرية المستدامة مازالا يتصدران الأولويات العالمية الأساسية. مازال ربع البشرية يعيش بأقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم. و يفتقر مليار شخص إلى الماء الشروب، و

1.6 مليار شخص إلى الكهرباء، و 3 مليار شخص إلى خدمات الصرف الصحي الكافية، و يعاني ربع كافة أطفال البلدان النامية من سوء التغذية. و من هذا المنطلق يظل الوفاء بتلك الحاجيات من الأولويات الكبرى الحانية مع إدراك أن التنمية تزداد صعوبة مع آثار التغير المناخي و الأزمة المالية العالمية.

ربما تتساءلون لما الحديث عن مستوى تقدم مؤشرات التنمية البشرية في لقاء جهوي حول مكافحة الفساد؟

وقد يتفق الحضور الكريم أن الفساد يأتي على رأس قائمة الأسباب المعيقة لنمو الاقتصاد ومسيرة التنمية، على حدود الشواء وقصور الخدمات التي تقدم للمواطنين، وزيادة نسبة الفقراء وتأثر رفاههم، وانعدام التوازن في مستوى دخول الأفراد، ما ينتج منه عدم إتباع الحاجيات الأساسية وندرة الفرص لأولئك الأقل خطأ من غيرهم في إيجاد العمل الشريف ، وإذا قدر للدول العربية من الحد من الفساد المستشري ، فإن النتائج ستكون باهرة، منها زيادة دخل المواطنين والحد من البطالة وتوفير الخدمات من صحة وتعليم... و غيرها

في ظل هذا الواقع،

تساعد الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف ضد الفساد على إنجاز جهود في مختلف الدول كما تضيف الصفة الرسمية على الالتزام الحكومي بتنفيذ مبادئ مكافحة الفساد. إن مبادئ النجاح أو "الدروس المستفادة" التي تمثلت في السنوات الأخيرة في الاتفاقيات الدولية الملزمة لا تقتصر على مجرد حث الحكومات على تجريم مختلف أشكال الفساد، ولكنها تبرز الحاجة إلى وجود قوى محايدة في مجال التحقيقات والمتابعة القانونية والقضائية لكشف الفساد العام واستئصال جذوره. هذه المبادئ تساعد الحكومات على سن قوانين تفرض عقوبات وجزاءات رادعة ومؤثرة للقضاء على الرشوة وعلى سوء استخدام المناصب العامة من أجل المصالح الشخصية، وتسلب الأضواء على الضمانات الأساسية الداخلية التي تؤثر على سلوك القطاع الخاص ومنها الاحتفاظ بإطار تنظيمي فعال يحول دون إخفاء الرشوة و دون المس بالمجهودات الرامية إلى تنمية بشرية مستدامة.

في هذا الإطار أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج إدارة الحكم برنامجا جديدا لمكافحة الفساد و ترسيخ الشفافية و النزاهة بالمنطقة العربية.

يعمل برنامج إدارة الحكم في الدول العربية بالشراكة مع مؤسسات إدارة الحكم الرئيسية في المنطقة العربية، بما فيها الهيئات التشريعية والقضائية ومنظمات المجتمع المدني، للتوصل إلى تحديد الاحتياجات

وطرح الحلول المتعلقة بتبليتها أو تحقيقها. يقدم البرنامج طيفا واسعا من الخدمات والأنشطة التي تدعم ركائز الحكم الرشيد الثلاث وهي: المشاركة وسيادة القانون والشفافية والمساءلة.

إن معالجة الفساد تكون بمنهجية شاملة تستهدف التعامل مع أسبابه وتداعياته، فالفساد أساسا يقع عندما يكون هناك الاحتكار والقدرة على التصرف بدون خوف من مساءلة، والعلاج يقع في الشفافية الإدارية والمالية والمحاسبة والمتابعة واختيار الأمناء دائما وتعديل المكافآت والحوافز والعقوبات وتطوير أنظمة المعلومات والتحري.

وأتمنى بهذه المناسبة الإشادة بمجهودات المملكة المغربية في مجال مكافحة الفساد و ذلك من خلال إنشاء مؤسسات و لجن وطنية تعنى بمجال مكافحة الفساد بالإضافة إلى إعداد إستراتيجية وطنية مندمجة واضحة المعالم لمحاربة الفساد . و إعداد نافذة الكترونية للرفع من مستوى الوعي بهذه الافة، كما أود أيضا تهنئة المغرب لتعيينه على رأس الشبكة العربية لمكافحة الفساد ابتداء من العام المقبل، وكذا لالتزامه باحتضان كل من مؤتمري الوزراء لمكافحة الفساد و دول الأطراف للاتفاقية الأممية .

و أتمنى أن يحقق لكم هذا اللقاء الهام فرصة لتدارس المواضيع الكبرى المتعلقة بمستوى الليات المؤسساتية و الوقائية لمكافحة الفساد.

لا يمكن لي اختتام كلمتي دون أن أوجه الشكر الخالص لجل شركاء هذه المبادرة النبيلة و أدعو الشركاء من المؤسسات العمومية، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني و المنظمات الدولية إلى تنسيق المبادرات و المجهودات من انجاز و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد .

و السلام عليكم و رحمة الله.